

صندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل/
صندوق الأوراق المالية الأردنية
(صندوق إستثماري مفتوح)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢١

صندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل/صندوق الأوراق المالية الأردنية
(صندوق إستثماري مفتوح)
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

جدول المحتويات

صفحة

٢-١	تقرير مدقق الحسابات المستقل
٣	قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١
٤	قائمة الربح أو الخسارة للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١
٥	قائمة التغيرات في صافي الموجودات للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١
٦	قائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١
١٠-٧	إيضاحات حول القوائم للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السيد/ مدير استثمار صندوق بنك الاسكان للإستثمار والتمويل/صندوق الأوراق المالية الأردنية
صندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل/صندوق الأوراق المالية الأردنية
(صندوق إستثماري مفتوح)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
تحية طيبة وبعد،،،

الرأي:

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية لصندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل/صندوق الأوراق المالية الأردنية ("الصندوق")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١، قائمة الربح أو الخسارة، وقائمة التغيرات في الموجودات، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى من ١ إلى ١١.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة ككل تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة الأردنية الهاشمية.

أساس الرأي:

تم تدقيقنا وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في المملكة الأردنية الهاشمية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن الصندوق وذلك وفقا لقواعد آداب وسلوك المهنة الصادر عن مجلس المعايير الدولية لآداب وسلوك المهنة للمحاسبين المهنيين وكذلك متطلبات آداب وسلوك المهنة المعتمدة في المملكة الأردنية الهاشمية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، كما أننا ملتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك القواعد والمتطلبات. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملئمة لأن تكون أساسا لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية:

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل، طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة الأردنية الهاشمية. كما أن الإدارة مسؤولة عن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقا لأساس الاستمرارية والإفصاح، وحسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية مالم تعترض الإدارة تصفية الصندوق أو إيقاف عملياته، أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في الصندوق.

مسؤولية المدقق عن تدقيق القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكد، لكنه لا يضمن بأن التدقيق الذي تم القيام به وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في المملكة الأردنية الهاشمية ستكشف دائما عن خطأ جوهري عند وجوده. تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على هذه القوائم المالية. وكجزء من التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في المملكة الأردنية الهاشمية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال التدقيق وعلينا أيضا:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود أي أخطاء جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملئمة لأن تكون أساسا لإبداء رأينا، يعد خطر عدم اكتشاف أي خطأ جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تابع)

مسؤولية المدقق عن تدقيق القوائم المالية (تابع)

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق، من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للصندوق.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمفهوم الاستمرارية. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الصندوق عن الاستمرار في العمل وفقاً لأساس الاستمرارية.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة – من بين أمور أخرى – بشأن النطاق والتوقيت المخطط للتدقيق والنتائج الهامة للتدقيق، بما في ذلك أية أوجه قصور هامة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال التدقيق.
- كما نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمطلوبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وإبلاغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بأنها تؤثر بشكل معقول على استقلاليتنا، وتقديم ضوابط الالتزام ذات العلاقة إذا تطلب ذلك.
- ومن الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية بالغة أثناء تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية، واعتبارها أمور تدقيق رئيسية. نقوم بتبيان هذه الأمور في تقريرنا ما لم تحظر الأنظمة والقوانين الإفصاح العلني عن هذا الأمر، أو عندما، وفي ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب التابعات السلبية للإبلاغ والتي تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة في ذلك الإبلاغ.

التقرير حول المتطلبات القانونية:

يحتفظ الصندوق بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وتتفق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية المرفقة ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

التاريخ: ٢٢ شباط ٢٠٢٢.

شركة العباسي وشركاه
(عضو مستقل في مور العالمية)



أحمد محمد العباسي
إجازة رقم (٧١٠)



صندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل/صندوق الأوراق المالية الأردنية
(صندوق إستثماري مفتوح)
قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١
(دينار أردني)

٢٠٢٠	٢٠٢١	إيضاح	
			الموجودات:
٥٤٥,٤١٦	٣٩٨,٢١٣		النقد وما في حكمه
١,٠٥٣,٧٠٠	١,٣٩٢,٥٣٨	٥	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح والخسارة
٤٥٠,٠٢٨	٤٥٠,٠٢٣	٦	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٢١,٢١٢	١٦,١٥٥		أرصدة مدينة أخرى
٢,٠٧٠,٣٥٦	٢,٢٥٦,٩٢٩		مجموع الموجودات
			المطلوبات:
١٦,٢٦٨	٥,٠٤٢		أرصدة دائنة أخرى
١٦,٢٦٨	٥,٠٤٢		مجموع المطلوبات
٢,٠٥٤,٠٨٨	٢,٢٥١,٨٨٧		صافي الموجودات العائد لمالكي الوحدات
٢٣,٤٢١	٢٢,٥٩٨		عدد الوحدات الإستثمارية - وحدة
٨٧.٧٠٣	٩٩.٦٥		قيمة الوحدة الإستثمارية - دينار أردني

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١١ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

صندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل/صندوق الأوراق المالية الأردنية

(صندوق استثماري مفتوح)

قائمة الربح أو الخسارة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

(دينار أردني)

٢٠٢٠	٢٠٢١	ايضاح
الإيرادات:		
-	٢٧٤,٢٥٠	أرباح غير متحققة من الموجودات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة
٢٨,٣٤٤	٥٥,٠٧٧	أرباح توزيعات أسهم
٢٥,٥٣١	٢٥,٥٣١	إيراد فوائد موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٥,٤٦٦	٢,٩٥٦	أرباح بيع أسهم
٥٩,٣٤١	٣٥٧,٨١٤	إجمالي الإيرادات
مصاريف التشغيل:		
(٢٠,٠٥٢)	(٧٠,٧١٥)	٧ عمولة الأداء
(٨,٨١٥)	(١١,٠٢١)	٨ عمولة إدارة الصندوق
(٤,٤٠٧)	(٥,٥١١)	عمولة أمانة الصندوق
(٣,٩٣٨)	(٣,٩٣٨)	اتعاب مهنية
(٢,٩٦٨)	(٣,٥٦١)	مصرفات دعاية وأعلان
(٤١٢)	(١,٦٠٥)	عمولة الوسطاء
(١٠٢,٧٣٦)	-	خسائر غير متحققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة
(١,٩١٧)	-	مخصصات مخاطر سوق والتزامات محتملة
(١٤٥,٢٤٥)	(٩٦,٣٥١)	إجمالي المصروفات
(٨٥,٩٠٤)	٢٦١,٤٦٣	صافي الوفرة/(العجز) من التشغيل
إيرادات ومصرفات أخرى:		
١٧,٥٦٤	١٥,٤٥٩	إيراد فوائد
١,١٤٥	١,١٦٥	إيرادات أخرى
(١,٦٣٢)	(١,٥٧٩)	مصاريف أخرى
١٧,٠٧٧	١٥,٠٤٥	إجمالي الإيرادات و المصروفات الأخرى
(٦٨,٨٢٧)	٢٧٦,٥٠٨	صافي الوفرة/(العجز) قبل الضريبة
-	-	مصرف ضريبة الدخل
(٦٨,٨٢٧)	٢٧٦,٥٠٨	صافي الوفرة/(العجز)

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١١ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

صندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل/صندوق الأوراق المالية الأردنية
(صندوق إستثماري مفتوح)
قائمة التغيرات في صافي الموجودات
للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١
(دينار أردني)

٢٠٢٠	رأس المال المدفوع	الزيادة المدورة في صافي الموجودات	صافي الموجودات
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٦٠٨,٢٠٠	١,٥٩٣,٩٥٠	٢,٢٠٢,١٥٠
وحدات إستثمارية مستردة	(٢٩,٨٢٥)	(٧٤,١٥٩)	(١٠٣,٩٨٤)
وحدات إستثمارية مكتتب بها	٧,١٥٠	١٧,٥٩٩	٢٤,٧٤٩
صافي العجز	-	(٦٨,٨٢٧)	(٦٨,٨٢٧)
٢٠٢١			
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٥٨٥,٥٢٥	١,٤٦٨,٥٦٣	٢,٠٥٤,٠٨٨
وحدات إستثمارية مستردة	(٣٢,٧٠٠)	(٩٣,٤٢٠)	(١٢٦,١٢٠)
وحدات إستثمارية مكتتب بها	١٢,١٢٥	٣٥,٢٨٦	٤٧,٤١١
صافي الوفرة	-	٢٧٦,٥٠٨	٢٧٦,٥٠٨
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٥٦٤,٩٥٠	١,٦٨٦,٩٣٧	٢,٢٥١,٨٨٧

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١١ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

صندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل/صندوق الأوراق المالية الأردنية
(صندوق إستثماري مفتوح)
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١
(دينار أردني)

٢٠٢٠	٢٠٢١	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
(٦٨,٨٢٧)	٢٧٦,٥٠٨	صافي الوفرة/(العجز) قبل الضريبة
		تعديلات لتسوية صافي الوفرة/(العجز) قبل الضريبة إلى صافي التدفق النقدي المتولد من الأنشطة التشغيلية:
		(أرباح)/خسائر غير متحققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة
١٠٢,٧٣٦	(٢٧٤,٢٥٠)	
٣٣,٩٠٩	٢,٢٥٨	
٤٣,٦٤٦	(٦٤,٥٨٨)	التغييرات في بنود رأس المال العامل:
(١,٢٤٧)	٥,٠٥٧	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة
٣,١٠٧	(١١,٢٢٦)	أرصدة مدينة أخرى
٧٩,٤١٥	(٦٨,٤٩٩)	أرصدة دائنة أخرى
		صافي التدفق النقدي (المستخدم في)/المتولد من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
٢	٥	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٢	٥	التدفق النقدي المتولد من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
٢٤,٧٤٩	٤٧,٤١١	وحدات إستثمارية مكتتب بها
(١٠٣,٩٨٤)	(١٢٦,١٢٠)	وحدات إستثمارية مستردة
(٧٩,٢٣٥)	(٧٨,٧٠٩)	صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة التمويلية
١٨٢	(١٤٧,٢٠٣)	صافي النقد (المستخدم)/المتولد خلال السنة
٥٤٥,٢٣٤	٥٤٥,٤١٦	أرصدة النقد في النقد وما في حكمه في بداية السنة
٥٤٥,٤١٦	٣٩٨,٢١٣	أرصدة النقد في النقد وما في حكمه في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١١ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

صندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل/صندوق الأوراق المالية الأردنية

(صندوق إستثماري مفتوح)

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

إيضاح ١- الوضع النظامي وطبيعة النشاط

قام بنك الإسكان للتجارة والتمويل بصفته مدير الإستثمار بتأسيس صندوق بنك الإسكان للتجارة والتمويل/صندوق الأوراق المالية الأردنية وهو عبارة عن صندوق إستثماري متغير رأس المال مسجل وفقاً لأحكام المادة (٤٤) من قانون الأوراق المالية رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٧م ويقع مركزه الرئيسي في عمان البديلي، وقد تمت الموافقة على إنشاء الصندوق بموجب كتاب هيئة الأوراق المالية رقم (٢/١/١١٠٤/١١٥٠) بتاريخ ٢٧ حزيران ٢٠٠١م وقد بدأ الصندوق مزاولة أعماله بتاريخ الأول من تشرين الأول ٢٠٠١م.

تم تعيين البنك الأردني الكويتي كأمين إستثمار.

بلغت الوحدات الإستثمارية المكتتب بها والمدفوعة القيمة ٢٢,٥٩٨ وحدة كما ٣١ كانون الاول ٢٠٢١م (مقابل ٢٣,٤٢١ وحدة كما في: ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠م).

يتم إستثمار موجودات الصندوق في الأسهم والأوراق المالية الأردنية المرتبطة بالأسهم والسندات الصادرة عن الحكومة الأردنية والمؤسسات العامة والشركات المساهمة العامة المسجلة في الأسواق الأردنية.

إيضاح ٢- أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة الأردنية الهاشمية والمعايير والإصدارات الأخرى.

تعرض القوائم المالية بالدينار الاردني الذي يمثل عملة النشاط للصندوق. وتدرج جميع المبالغ في القوائم المالية بالدينار الاردني.

إن إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية المهمة، كما يتطلب من إدارة الصندوق ممارسة الأحكام في تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق، وسيتم الإفصاح عن الأحكام والتقديرات الهامة المتبعة في إعداد القوائم المالية ضمن فقرة مستقلة أدناه.

إيضاح ٣- ملخص لأهداف الصندوق والأسواق المعتمدة والقواعد العامة للإستثمار

أ- أهداف الإستثمار

يهدف الصندوق الى تحقيق نمو رأسمالي متوسط إلى طويل الأجل في صافي قيمة الموجودات عن طريق زيادة القيمة السوقية للأوراق المالية المستثمر بها إضافة الى إيرادات الفوائد المتحققة على الودائع المصرفية وأدوات الدين، وإيرادات توزيعات الأرباح المتحققة على إستثمارات الصندوق في أسهم الشركات المساهمة العامة.

كما يهدف الصندوق الى السيطرة على المخاطر المرتبطة بسوق رأس المال الأردني عن طريق توزيع إستثمارات الصندوق على مختلف أدوات الإستثمار المتاحة وفي مختلف القطاعات الإستثمارية بصورة تسمح بالتقليل من مخاطر الإستثمار وتحقيق أعلى عائد ممكن.

ب- السياسة الإستثمارية

سوف يستثمر الصندوق موجوداته في الأدوات الإستثمارية التالية:

- الأسهم والأوراق المالية المرتبطة بأسهم الشركات المساهمة العامة والمدرجة للتداول في السوق الأول والثاني والثالث والشركات حديثة التأسيس
- أدوات الدين العام الصادرة عن الحكومة والمؤسسات العامة ومؤسساتها الفرعية.
- أسناد القرض الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المسجلة.
- الودائع وشهادات الإيداع المصرفية.
- صناديق الإستثمار المشترك الأخرى.

صندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل/صندوق الأوراق المالية الأردنية

(صندوق إستثماري مفتوح)

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

إيضاح ٣- ملخص لأهداف الصندوق والأسواق المعتمدة والقواعد العامة للاستثمار (تابع)

ج- أسس ومعايير وضوابط إستثمارات الصندوق

تحقيق أهداف الصندوق وفي تحقيق أعلى عائد ممكن بأقل نسبة مخاطرة، يلتزم الصندوق بما يلي:

- إستثمار ما لا يقل عن ١٠٪ من صافي القيمة السوقية لموجوداته في الودائع وشهادات الإيداع المصرفية وذلك لسيولة الصندوق.
- عدم إستثمار أكثر من ٥٪ من صافي القيمة السوقية لموجوداته في أي شركة أو مصدر واحد، بإستثناء الأوراق المالية الصادرة عن الحكومة الأردنية أو البنك المركزي الأردني أو المكفولة من أي منهما.
- عدم إستثمار أكثر من ١٠٪ من الأوراق المالية الصادرة عن مصدر واحد.
- أن لا تزيد الديون والتسهيلات المصرفية التي يحصل عليها عن ١٠٪ من صافي القيمة السوقية لموجوداته.
- عدم إستثمار أكثر من ١٠٪ من قيمة موجوداته في الأوراق المالية الصادرة عن صناديق الإستثمار الأخرى.
- أن لا يمارس البيع المكشوف للأوراق المالية.
- أن لا يستثمر أمواله في الأوراق المالية الصادرة عن مدير الإستثمار أو أي من الشركات التابعة له.

إيضاح ٤- السياسات المحاسبية الهامة

النقد وما في حكمه

يتمثل النقد وما في حكمه في النقد في الصندوق وأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك والاستثمارات القابلة للتحويل لنقد سائل محدد وتستحق خلال فترة لا تتجاوز ثلاث شهور بحيث لا تتضمن مخاطر في التغيير في القيمة.

صافي موجودات الصندوق

يتم احتساب صافي قيمة موجودات الصندوق بالدينار الأردني في يوم التقييم بناءً على القواعد التالية:

موجودات الصندوق

- يتم تقييم الأوراق المالية المدرجة والمتداولة في السوق المالي حسب سعر إغلاق اليوم السابق أو إذا كانت أسعار إغلاق اليوم السابق غير متوفرة يتم الرجوع إلى آخر سعر إغلاق معلن.
- يتم تقييم الأوراق المالية غير المدرجة وغير المتداولة (التي لا يتوفر لها سعر سوقي) بالتكلفة أو حسب تقديرات أمين الإستثمار بالتعاون مع مدير الإستثمار وذلك إستناداً إلى القيمة الأقل مما يلي:
 - القيمة الدفترية المبينة في القوائم المالية للشركة المستثمر بها والمدققة من قبل مدقق حسابات خارجي.
 - القيمة العادلة لموجوداتها بناءً على قدرتها على تحقيق الإيرادات في المستقبل.
- يتم تقييم الأرصدة النقدية والإستثمارات المشابهة بالقيمة الإسمية مع الفوائد المجمعة لنهاية نفس يوم التداول.
- يتم تقييم الإستثمار في الوحدات أو محافظ الإستثمار الأخرى المجمعة على أساس صافي قيمة الأصول السوقية لكل وحدة أو مساهمة.
- يتم تحويل قيم الأصول بالعملة الأجنبية إلى الدينار الأردني على الأسعار الوسطية السائدة بتاريخ التقييم.
- يتم تسجيل إيرادات توزيعات الأرباح النقدية لمساهمات الصندوق حين أقرارها بشكل رسمي.

مطلوبات الصندوق

- يتم احتساب الفوائد المستحقة على الصندوق والناشئة عن الإقتراض بصورة يومية.
- يتم تقدير كلفة تسهيل الموجودات كل يوم تقييم.
- يتم احتساب عمولات مدير الإستثمار وأمين الإستثمار والعمولات والمصاريف الأخرى حسب إستحقاقها في كل يوم تقييم.
- يتم تقدير عمولة الأداء (في حالة تحققها) في كل يوم تقييم.

صندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل/صندوق الأوراق المالية الأردنية

(صندوق استثماري مفتوح)

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

إيضاح ٤- السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

سياسة توزيع الأرباح

لن يقوم الصندوق بتوزيع أرباح على حملة الوحدات الاستثمارية بل سيقوم بإتباع سياسة إعادة استثمار عائداته من الفوائد المتحققة على الودائع المصرفية وشهادات الإيداع وسندات الدين وأسناد قرض الشركات المساهمة العامة، والأرباح النقدية المستلمة عن إستثمارات الصندوق في أسهم الشركات (الربح الخاضع للتوزيع) وذلك لتنمية وتعظيم قيمة موجودات الصندوق.

إسترداد الوحدات الإستثمارية

إعتباراً من بداية السنة المالية الثانية للصندوق، تكون الوحدات الإستثمارية قابلة للإسترداد (الإطفاء) بصورة مستمرة شهرياً، وذلك بسعر يحدد بناءً على صافي قيمة موجودات الصندوق في يوم التقييم الأخير من شهر الإسترداد (الإطفاء) وحسب إجراءات الإطفاء المتبعة في نشرة الإصدار.

إيضاح ٥- موجودات مالية من خلال قائمة الربح أو الخسارة

٢٠٢٠	٢٠٢١
١,٠٥٣,٧٠٠	١,٣٩٢,٥٣٨
١,٠٥٣,٧٠٠	١,٣٩٢,٥٣٨

إستثمارات في الشركات مدرجة

يتم تقييم الأسهم بناءً على أسعار الإغلاق لبورصة عمان كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ م.

إيضاح ٦- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

سندات الخزينة المملوكة للصندوق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ كالآتي:

رقم السند	تاريخ السند	العائد السنوي	تاريخ الإستحقاق
٢٠١٨/١٣	١٥ تموز ٢٠١٨	٥,٦٧٤٪	١٥ تموز ٢٠٢٣
٢٠١٩/٠١	١٠ كانون الثاني ٢٠١٩	٥,٦٧٥٪	١٠ كانون الثاني ٢٠٢٤

إيضاح ٧- عمولة الأداء

يستحق مدير الإستثمار عمولة أداء تحتسب شهرياً بنسبة ٢٠٪ من معدل الزيادة في صافي قيمة موجودات الصندوق التي تزيد عن أحد المؤشرات الموضحة أدناه وحسب تسلسلها:

- متوسط سعر الفائدة آخر إصدارين من شهادات الإيداع الأجل ٦ شهور الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- في حال توقف البنك المركزي الأردني عن إصدار تلك الشهادات يتم إستخدام العائد السنوي المرجح لأخر إصدار من أدونات الخزينة الأردنية لأجل ستة شهور.
- في حال عدم قيام الحكومة الأردنية بإصدار تلك الأدونات لفترة ثلاثة شهور متتالية يتم إستخدام متوسط سعر فائدة الإقراض بين البنوك المحلية لأجل ثلاثة شهور.

إيضاح ٨- عمولة إدارة الصندوق

يمثل هذا البند العمولات المترتبة على الصندوق والتي تشمل:

- عمولة إدارة الإستثمار والتي تخص مدير الإستثمار بواقع ٠,٥٪ سنوياً من صافي قيمة موجودات الصندوق
 - عمولة أمانة الإستثمار والتي تخص أمين الإستثمار بواقع ٠,٢٥٪ سنوياً من صافي قيمة موجودات الصندوق وبحد أدنى ١,٣٠٠ دينار سنوياً.
- تحسب وتدفع جميع العمولات أعلاه شهرياً على أساس صافي قيمة موجودات الصندوق في نهاية كل شهر.

إيضاح ٩- ضريبة الدخل

أ-الوضع الضريبي:

أن الصندوق قدم كشف التقدير الذاتي لعام ٢٠٢٠ م خلال المدة القانونية وتم قبوله دون تعديل حسب نظام العينات.

إيضاح ١٠ - الأدوات المالية – إدارة المخاطر

القيمة العادلة:

هي القيمة التي يمكن فيها مبادلة أصل أو تسوية التزام بين أطراف مضطلعه وراغبة في المعاملات على أسس تجارية. كما يتم تصنيف الأدوات المالية للصندوق وفقاً لطريقة التكلفة التاريخية، ويمكن أن تنشأ فروقات بين القيم الدفترية وتقديرات القيم العادلة. تعتقد الإدارة أن القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للصندوق لا تختلف جوهرياً عن قيمها الدفترية.

مخاطر الائتمان:

تمثل مخاطر الائتمان عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر خسارة مالية. ليس لدى الصندوق تركيز جوهري لمخاطر الائتمان. يتم مراجعة ذمم العملاء المدينة باستمرار كما يتم تحليل أعمار تلك الذمم وتكوين المخصصات اللازمة لمقابلة أية ذمم مشكوك في تحصيلها، ويتم إظهار رصيد الذمم المدينة بعد خصم خسائر الائتمان. يحتفظ الصندوق بالأموال النقدية لدى بنوك محلية ذات تصنيف ائتماني جيد.

مخاطر العملات:

هي المخاطر الناجمة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة للتقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن معاملات الصندوق هي في الغالب بالدينار الأردني والدولار الأمريكي. إن المعاملات بالدينار الأردني مرتبط بشكل فعال مع الدولار الأمريكي، فإن مخاطر الصرف أيضاً تدار بشكل فعال.

مخاطر السيولة:

مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة منشأة ما صعوبة في الحصول على الأموال لمقابلة ارتباطاتها المتعلقة بالأدوات المالية. قد تنشأ مخاطر السيولة من عدم القدرة على بيع أصل مالي بسرعة بمبلغ يقارب قيمته العادلة. يدير الصندوق مخاطر السيولة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات كافية، والمراقبة المستمرة للتدفقات النقدية وموازنة استحقاقات الأصول والالتزامات المالية.

مخاطر اسعار الفائدة:

تنتج مخاطر اسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على ربح الشركة أو القيمة العادلة للأدوات المالية ، وحيث أن معظم الادوات المالية تحمل سعر فائدة ثابت ، وان حساسية ارباح الصندوق للتغير في اسعار صرف المعاملات الاجنبية يعتبر غير جوهري.

إيضاح ١١ - اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل لجنة ادارة الصندوق بتاريخ ٢٢ شباط ٢٠٢٢.